مسؤول عسكري روسي: 6 مقاتلات «SU-25» عادت من قاعدة حميميم

سوريا: «المعارضة» في درعا تطالب بدخول قوات عربية إلى الجنوب

اجتماع بين المعارضة السورية والمفوضين الروس

عناصر من المعارضة السورية في درعا

- أحمد العلوش قائداً جديداً لقوات قسد في الرقة
- «الخارجية» السورية تدعو اللاجئين للعودة
- مدير أونروا تفقد مخيم اليرموك جنوب دمشق

عواصم – «وكالات»: هبطت 6 طائرات روسية من طراز «SU-25»، أمس الأربعاء، في مطار عسكري بمنطقة كراسنودار الروسية بعد تنفيذ مهمتها القتالية في سوريا خلال عدة شهور، وفقاً لما ذكرته قناة «روسيا اليوم» على موقعها الإلكتروني.

وقال قائد القوات الجوية والدفاع الجوي للمنطقة العسكرية الروسية الجنوبية اللواء فيكتور سيفوستيانوف: «إن العسكريين الروس من الجيش الرابع للقوات الجوية والدفاع الجوي عادوا إلى روسيا بعد فترة عملهم الطويل في سوريا، حيث نفذوا مهمتهم الهامة».

وأضاف سيفوستيانوف، أن «الطيارين الروس قاموا بالتحليقات كل يوم، ليلاً ونهاراً، لمراقبة الأوضاع الجوية في منطقة خفض التصعيد».

وذكرت وزارة الدفاع الروسية أن 27 طائرة ومروحية، إضافة إلى خبراء عسكريين وأطباء ورجال الشرطة العسكرية عادوا من قاعدة حميميم إلى وحداتهم العسكرية بروسيا.

من ناحية أخرى سرّبت مصادر في المعارضة السورية الجنوبية، مسودة ورقة العمل التفاوضية، التي قدمها وفد المعارضة للجانب الروسي، في المفاوضات التي احتضنتها، بُصرى الشام أخيراً.

وحسب المسودة، «يعلن وقف إطلاق نار شامل في كامل المنطقة الجغرافية، التي كانت تحت سيطرة الجيش الحر بتاريخ 10 يونيو الماضي، وبوجود ضامن دولي مثل نشر قوات عربية أردنية، مع الشرطة العسكرية الروسية في نقاط مراقبة، على هيئة القوات التركية في الشمال، وعودة قوات النظام إلى خطوط ما قبل الهجمة الأخيرة».

وقالت المسودة، إن «هذه النقطة تحتاج إلى استعداد الأردن، لذلك يجب التواصل مع الأردن من أجل الموافقة عليها».

ونصت المسودة على «عودة الأهالي إلى القرى والبلدات التي لا يوجد فيها الجيش بصورة طبيعية، وعودة الأهالي إلى القرى التي يوجد فيها الجيش برفقة الشرطة العسكرية الروسية، والهلال الأحمر، وبضمانة من الشرطة العسكرية الروسية لسلامة الأهالي».

وتابعت: «عودة كافة المهجرين إلى قراهم بما في ذلك اللاجئين خارج الحدود، سواء بالأردن، أو لبنان، أو تركيا، وكافة دول اللجوء التي يقيم فيها أبناء الجنوب، بشكل طوعي لمن أراد الرجوع».

وذلك عن طريق «آليه بين الشرطة المدنية المحلية والشرطه العسكريه الروسية، وقوات المراقبة العربية الأردنية»، حسب المسودة.

ونصت الوثيقة على «تسليم السلاح الثقيل بوجود ضمانات حقيقية، وتطمينات بالحفاظ على سلامة أهلنا من أي مذابح أو مجازر متوقعة تقوم بها قوات النظام أو حلفاءه من الميليشيات التي ترافقه، كما حدث في أماكن متعددة دخلها النظام».

واشترطت المسودة مقابل تسليم السلاح الثقيل: «تسوية ملف معتقلي الجنوب، وكشف مصير المغيبين، وإطلاق سراح نصفهم فوراً مع بدء العملية وفق الجداول التي ستقدم من قبل الجيش الحر، وبالتزامن عبر جدول زمني مدته ثلاثة أشهر يتم خلاله التسليم وإطلاق نصف عدد المعتقلين والكشف عن المغيبين».

أما السلاح المتوسط: «فيتم تسليمه مع بدء عملية سياسية حقيقة وبالتزامن مع عمليه تسليم السلاح المتوسط يتم إطلاق النصف الآخر من المعتقلين».

كما يتم «تسوية أوضاع أهالي المناطق المشمولة بوقف إطلاق النار، إعطاء أسماء الراغبين بالتسوية، بضمانة روسية، والسماح بحريه الحركة، توزيع نقاط التسوية جغرافيا حسب الحاجة ضمن آلية متفق عليها، توزيع نقاط المراقبة جغرافيا حسب الحاجة ضمن آليات يتم الاتفاق حولها، رفع العلم السوري بالتزامن مع دخول مؤسسات الدولة المدنية، وفتح معبر تجاري موحد يرفع علم النظام، مع وجود معبرين للأفراد، واحد تحت سيطرة الشرطة المدنية المحلية، والآخر تحت سيطرة النظام لا يرفع عليهما أي علم.

واشترطت المسودة أيضاً على «المقاتلين الذين يسوون أوضاعهم ويرغبون في قتال الدواعش، أن ينتسبوا إلى فيلق الاقتحام وبالدرجة الأولى في المنطقة الجنوبية، وإلى تسوية أوضاع المنشقين والمطلوبين للخدمة الإلزامية، وإعطائهم تأجيلاً لمدة 6 أشهر».

أما «الضباط المنشقون فيخيرون بين العودة للخدمة، وتأهيل الراغبين في الإدارة الشرطية، وبعامل الراغبون في ترك الخدمة كمتقاعدين، وعدم خضوع أبناء المنطقه للخدمة الإلزاميّة، إلا بعد عملية الانتقال السياسي، وفق المرجعيات الدولية، والعمل على عودة جميع الموظفين إلى وظائفهم الحكومية».

كما يتم «تسيير الحالة المدنية بالتنسيق بين فريق إداره الأزمة ومجلس محافظة درعا الحرة، ومجلس محافظة القنيطرة والمجالس المحلية المنتخبة، بدعم من الحكومة المركزية، وتكوين جهاز شرطة محلي يتكون من أبناء المنطقة وممن يرغب من أفراد الجيش الحر، بحيث يقومون بعملية حفظ الأمن في المنطقة الجنوبية، وتتبع قوات الشرطة لإدارة شرطة مركزية يتفق على تشكيلها محلياً».

ويشمل هذا الاتفاق المنطقة من درعا غرباً، وحتى بلدة صمد شرقاً، ومن بصر الحرير شمالاً، وحتى الحدود الأردنية جنوباً.

كما يشمل الاتفاق كامل المناطق التي تقع تحت سيطرة قوات الجيش الحر، قبل بدء الحمله الأخيرة والممتدة من اللجاه وحتى مثلث الموت وغرب السويداء، ويكون مكتوب بتوقيع جميع الأطراف المشاركة، أي المناطق التي كانت خاضعة لسيطرة الجيش الحر في محافظتي درعا والقنيطرة، بتاريخ 10 يونيو 2018».

وضمت المسودة بنداً خاصاً «بوضع من لا يرغب بتسوية وضعه من أفراد الجيش الحر والمقاتلين، أن يسمح لهم بالخروج من المنطقة الجنوبية مع عائلاتهم لأي منطقة يريدونها في سوريا ويضمن سلامة خروجهم».

واقترحت المسودة «تشكيل لجنه تقصي حقائق أمميه، ترصد ملفات الجرائم التي ارتكبت خلال السنوات الماضية، في سياق برنامج عدالة انتقالية وطني يشمل المسلحين على طرفي النزاع».

من جهة أخرى أعلنت غرفة العمليات المركزية في الجنوب السوري، الثلاثاء، عن تشكيل لجنة مفاوضات موسعة، تشمل كافة الجنوب لضمان سلامة المدنيين في درعا.

وأكدت غرفة العمليات المركزية، في بيان لها، الثلاثاء، حصلت وكالة الأنباء الألمانية، د.ب.أ، على نسخة منه «استمرار المفاوضات في الجنوب السوري مع الضباط الروس، وتوسيع لجنة المفاوضات، وعددهم 12 مدنيين وعسكريين من كافة مناطق محافظة درعا، لتحقيق طموحات الشعب السوري، وتجنيب الثوار، والمدنيين القصف والدمار، الذي يشنه النظام وروسيا والميليشيات الإيرانية».

وتشن القوات الحكومية السورية، والقوات الموالية لها، مدعومة بغطاء جوي روسي، عملية عسكرية لاستعادة السيطرة على مناطق محافظة درعا، حيث سيطرة على عشرات القرى، والبلدات، ودخلت البعض منها في مصالحات بوساطة روسية.

من جهة أخرى عين التحالف الدولي قائد لواء ثوار الرقة أحمد العلوش المعروف بـ «أبو عيسى» قائداً عاماً لقوات سوريا الديمقراطية في محافظة الرقة شمال شرق سوريا.

وقال مصدر مقرب من قوات سورية الديمقراطية «عين التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية قائد لواء ثوار الرقة أبو عيسى قائداً عاماً لقوات سوريا الديمقراطية في مدينة الرقة وحل لواء ثوار الرقة بشكل كامل، وسوف يصدر قرار تعيينه رسمياً خلال الأيام القليلة المقبلة من قوات سوريا الديمقراطية».

وأكدت مصادر من لواء ثوار الرقة أن قرار تعيين أبو عيسى جاء لحل الخلاف بينه وبين وحدات حماية الشعب الكردي التي تسيطر على قوات سوريا الديمقراطية وتجنيب المدينة التصعيد الذي حصل خلال الشهر الماضي والمواجهات بين لواء ثوار الرقة وعناصر الوحدات الكردية الى تسيطر على قسد، التي تشن حالياً حملة عسكرية تطال ريف الرقة الشمالي والغربي بذريعة البحث عن خلايا تابعة لتنظيم داعش وبإسناد جوي من طائرات ائتلاف الأمريكية.

وشككت المصادر بنجاح أبو عيسى في مهمته الجديدة نظراً لسيطرة عناصر الوحدات الكردية على قسد ووجود احتقان بين عناصر لواء ثوار الرقة الذين ينتمون إلى عشائر الرقة الغربية وعناصر الوحدات الكردية التي تريد أن تبقى هي المسيطرة، ما يرجح بأن يكون التصعيد في أي لحظة.

وكشفت أن تعيين أبو عيسى قائداً عاماً لقوات سوريا الديمقراطية في الرقة من قبل التحالف الدولي لنزع التوتر في مدينة الرقة التي ترفض الغلب عشائرها سيطرة وحدات الحماية الكردية على المدينة وشهدت المدينة خلال الشهر الماضي مواجهات بين عناصر لواء ثوار الرقة الى جانب عدد من المدنيين من جهة ووحدات الحماية الكردية.

ويحظى أبو عيسى بقبول اغلب عشائر الرقة باعتباره لم يشارك في حملة تحرير طرد تنظيم داعش من الرقة والتي يعتبرها هؤلاء حملة تدمير مدينة الرقة، وتكثر الأحاديث في مدينة الرقة حول تسليمها للقوات الحكومية السورية من خلال تصريحات قادة الوحدات الكردية بأنهم يريدون التفاوض مع النظام السوري بدون شروط.

وقالت مصادر في المعارضة السورية إن «وحدات حماية الشعب الكردي اعتقلت بداية الأسبوع الماضي قائد لواء ثوار الرقة ونائبه من مقره في الفرقة 17 شمال مدينة الرقة بعد المواجهات التي شهدتها المدينة وإغلاقها أول أمس الأحد».

ويعتبر لواء ثوار الرقة آخر فصائل الجيش السوري الحر في محافظة الرقة وشارك اللواء في معارك مدينة عين العرب، كوباني وطرد تنظيم داعش من ريف الرقة الشمالي وامتنع عن المشاركة في عملية تحرير المدينة.

من جانب اخر دعت وزارة الخارجية السورية جميع السوريين الذين غادروا بلدهم إلى العودة الى وطنهم بعد تحريرها من سيطرة «الإرهابيين»، مطالبة المنظمات الدولية بتحمل مسؤوليتها في توفير متطلبات عودتهم.

ونقلت وكالة الأنباء السورية (سانا) عن مصدر رسمي في وزارة الخارجية قوله إن «الدولة السورية تدعو المواطنين السوريين الذين اضطرتهم الحرب والاعتداءات الإرهابية لمغادرة البلاد للعودة إلى وطنهم الأم بعد تحرير العدد الأكبر من المناطق التي كانت تحت سيطرة الارهابيين».

وأكد المصدر أن «حكومة الجمهورية العربية السورية إذ تؤكد أنها مسؤولة عن مواطنيها وأمنهم وسلامتهم وتأمين احتياجاتهم اليومية، تشدد على ضرورة أن تتحمل المنظمات الإنسانية والمجتمع الدولي مسؤولياتهم في هذا الخصوص للمساهمة في توفير متطلبات العودة الطوعية للمواطنين السوريين إلى بلادهم».

ووصلت إلى سوريا خلال الأسبوع الماضي من لبنان دفعتين الأولى من أهالي منطقة القلمون الغربي وعددهم حوالي 500 شخص، في حين وصلت أول أمس الأحد الدفعة الأولى من أهالي معضمية الشام غرب العاصمة دمشق وعددهم 41 شخصاً وخلال الشهر الجاري ستصل دفعة ثانية تضم 173 شخصاً وثالثة أكثر من ألف شخص.

من ناحية آخرى قام المدير العام للأونروا بيار كريبنول يتفقد مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين جنوب دمشق، في زيارة هي الأولى منذ سنوات وذلك بعد نحو شهرين من استعادة الجيش السوري هذا الحي.

وأفاد بيان أن «المفوض العام للأونروا قام بزيارة إلى اليرموك اليوم» مشيراً إلى أنه «أول مسؤول رفيع في الأمم المتحدة يتمكن منذ سنوات من زيارة المخيم».

وقال كريبنول في مؤتمر صحافي في دمشق في ختام زيارته «لا عجب في أن زيارة اليرموك هي تجربة مؤثرة للغاية. لا يمكن تجاوز الشعور العميق بالصدمة نظراً لحجم الدمار في المخيم» مضيفاً «من المؤكد بالنسبة للاجئين الفلسطينيين أن القضية الأساسية هي احتمال العودة إلى المخيم».

وتابع، بحسب البيان، أن «حجم الدمار في اليرموك قل نظيره مقارنة بما رآه خلال سنوات عديدة قضاها في العمل الإنساني في مناطق النزاع».

وفي سوريا، يعد اليرموك أكبر المخيمات الفلسطينية حيث كان يعيش قبل اندلاع النزاع 160 ألف شخص بينهم سوريون. لكن الحرب، التي وصلت الى المخيم في العام 2012 وعرضته للحصار والدمار، أجبرت سكانه على الفرار.

ومنذ اندلاع النزاع، تحول المخيم ساحة مواجهات بين أطراف عدة. في العام 2012، دارت معارك ضارية بين فصائل معارضة وقوات النظام، تسببت بموجة نزوح ضخمة، قبل أن تحاصره الأخيرة، ما أدى إلى أزمة انسانية حادة.

وهاجم تنظيم داعش في الأول من أبريل 2015 مخيم اليرموك الذي دخله من حي الحجر الأسود المجاور، بتنسيق مع جبهة النصرة، وتمكن من السيطرة على سبعين في المئة من المخيم قبل أن ينسحب إلى الأحياء الجنوبية منه، ولم تدخل منظمة أونروا إلى المخيم منذاك.

إلا أن الجيش السوري أعلن في 21 مايو السيطرة على كامل دمشق ومحيطها للمرة الأولى منذ العام 2012 معلناً إياها مناطق «آمنة» إثر طرده تنظيم داعش من آخر جيوبه في جنوب العاصمة الذي يعد مخيم اليرموك أبرز أحيائه.

وفي جنوب البلاد، حيث تدور عمليات عسكرية واسعة النطاق بين الجيش السوري والفصائل المسلحة يوجد «حوالي 25 ألف لاجئ فلسطيني» كما قال المدير العام لشؤون الأونروا في سوريا محمد ابدي ادار خلال المؤتمر الصحافي.

وأضاف «قبل هذا النزاع، قمنا بتخزين الطعام والإمدادات مسبقا في درعا حتى نكون قادرين على الاستجابة في حال حدوث نزوح جديد» لافتا إلى أن «البعض منهم يقطنون في مناطق خاضعة لسيطرة المعارضة ولا يمكننا الوصول إلى تلك المناطق».

شكري: مصر تدافع عن أمنها والمنطقة وأمن أوروبا

القاهرة – «وكالات»: اجتمع وزير الخارجية المصري سامح شكري النائب «رالف براوكزيبه» الرئيس الجديد لجمعية الصداقة البرلمانية المصرية الألمانية، وأعضاء المجموعة من ممثلي الأحزاب السياسية المختلفة.

وقال المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية أحمد أبو زيد، إن النائب «رالف براوكزيبه» «كان يشغل منصب وزير الدولة بوزارة الدفاع الفيدرالية، ويعد من أصدقاء مصر، حيث شارك مع الرئيس في مراسم رفع العلم المصري بالقاعدة البحرية في الإسكندرية على الفواصتين المصريتين اللتين قامت ألمانيا بتوريدهما».

واستهل وزير الخارجية اللقاء بتوجيه التهنئة للنائب على توليه مؤخرا رئاسة جمعية الصداقة الألمانية – المصرية بالبوندستاج، معربا عن تطلع مصر إلى اضطلاعه بدور فاعل في مزيد من تعزيز العلاقات بين البلدين، على ضوء المصالح المشتركة والالتزام الواضح من الجانبين بدعم الاستقرار والسلام في محيطهما الإقليمي.

وذكر أبو زيد، أن رئيس المجموعة رحب بزيارة وزير الخارجية الى برلين، مشيرا الى ان مجموعة الصداقة الألمانية/ المصرية هي المجموعة الوحيدة مع دولة إفريقية في البرلمان الألماني، وأشاد في هذا الإطار بالزيارة التي قام بها مؤخرا الدكتور علي عبد العال رئيس مجلس النواب والوفد المرافق لسيادته، والاجتماعات الهامة التي عقدها في «البوندستاج».

وحول اهم الموضوعات التي ناقشها وزير الخارجية مع مجموعة الصداقة، أوضح السفير ابو زيد انها تناولت جهود مصر في مكافحة الارهاب، وتطورات العملية الشاملة سيناء 2018، والتي نجحت في ضرب البنية التحتية للارهاب والتأكيد على أن مصر في حربها ضد الجماعات الإرهابية لا تدافع عن أمنها وامن منطقة الشرق الأوسط فحسب، وانما أيضا عن أمن أوروبا.

كما استعرض وزير الخارجية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة المصرية في إطار تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي وتحسين البيئة الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإصدار العديد من القوانين الهامة التي تستهدف إصلاح البنية التشريعية للقوانين الاقتصادية مثل قانون الاستثمار وقانون الإفلاس وغيرها، مع ضمان توسيع مظلة الحماية الإجتماعية لتشمل الفئات الأكثر فقرا.

كما اشار وزير الخارجية إلى الجهود المصرية في مجال مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وترحيبنا بانطلاق الجولة الأولى من المشاورات لتنفيذ اتفاق التعاون بين البلدين في مجال الهجرة والذي شهد وزيرا خارجية البلدين.

وزير الخارجية المصري سامح شكري خلال لقائه مع الرئيس الجديد لجمعية الصداقة البرلمانية المصرية الألمانية

السودان يأسف لتحذير أمريكي من السفر إليه

الخرطوم – «وكالات»: عبر السودان، الثلاثاء، عن أسفه من تحذير أمريكي جديد، ينصح الأمريكيين بتفادي هذه الدولة الأفريقية، التي قالت واشنطن إن مجموعات إرهابية تخطط لشن هجمات ضد الأجانب على أراضيها.

ونشرت وزارة الخارجية الأمريكية التنبيه الإثنين، على موقع سفارتها في الخرطوم.

ويأتي التحذير بعد تنبيه سابق ينصح بالامتناع عن السفر، صدر في أكتوبر 2017، بعد أيام قليلة على رفع واشنطن حظراً تجارياً استمر عشرات السنين على الخرطوم في 1997.

وقال التنبيه الأمريكي الأخير إن «مجموعات إرهابية تواصل التخطيط لهجمات في السودان، خاصة في الخرطوم».

وأضاف أن «الإرهابيين قد يهاجمون بعد إنذار محدود، أو دون إنذار، مستهدفين أجانب ومنشآت حكومية محلية، ومناطق يتردد عليها غربيون».

وأكد أن على المواطنين الأمريكيين تجنب السفر إلى مناطق النزاع الثلاث في السودان وهي، دارفور، والنيل الأزرق، وشمال كردفان.

وحذر الأمريكيين أيضاً من السفر إلى ولايتي كسلا، وشمال كردفان، اللتين فرضت فيهما حالة الطوارئ منذ العام الماضي.

وقال التنبيه، إن «تقارير وردت عن اعتقالات تعسفية استهدف بعضها أجانب في مختلف أنحاء البلاد»، مضيفاً أن لدى الحكومة الأمريكية قدرة محدودة على تقديم خدمات طارئة للأمريكيين في السودان.

وقالت وزارة الخارجية السودانية، إنها تأسف لإعلان واشنطن الذي يأتي رغم إقرار الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجامعة الدول العربية، بوجود «بيئة سياسية وأمنية إيجابية» عموماً في البلاد.

وأضافت الخارجية في بيان، أن «هذه البيئة الإيجابية مكنت بعثات السفارة الأمريكية في الخرطوم، من السفر بحرية في كافة أنحاء ولايات دارفور».

مبنى وزارة الخارجية السودانية